



منهجية تقدير الناتج المحلي الإجمالي إمارة رأس الخيمة





المحتويات

2	مقدمة
2	الهدف
3	مصادر البيانات
4	التصنيف المستخدمة
5	التقديرات السنوية
6	القطاعات السنوية
6	(A) الزراعة والحراة وصيد الاسماك
6	(B) التعدين واستغلال المحاجر
6	(C) الصناعات التحويلية
7	(DE) الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات
7	(F) التشييد
8	(G) تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
8	(H) قطاع النقل والتخزين
8	(I) أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية
9	(J) المعلومات والاتصالات
9	(L) العقارات
9	(K) الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
10	(O) الأنشطة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الاجباري
11	(P) أنشطة التعليم
11	(Q) أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية
12	(M) (RS) الفنون والترفيه والترويج وأنشطة الخدمات الأخرى والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
12	(T) أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل



مقدمة

نظام الحسابات القومية هو مجموعة من التوصيات الموحدة المتفق عليها دولياً بشأن قياس النشاط الاقتصادي وفقاً للأساليب إحصائية تركز على مبادئ اقتصادية وهذه التوصيات عبارة عن مجموعة من المفاهيم والتعريفات والتصانيف والقواعد المحاسبية التي تشكل معياراً متفقاً عليه دولياً لقياس مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج والاستهلاك والاستثمار وتعويضات العاملين وغيرها من المؤشرات ليست فقط لمجموع الاقتصاد بل أيضاً لكل قطاع من قطاعاته المؤسسية (الشركات غير المالية والشركات المالية والوحدات الحكومية بما في ذلك صناديق الضمان الاجتماعي والمؤسسات غير هادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية والأسر المعيشية).

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي يرصدها متخذو القرار والمعيّنون بالشأن الاقتصادي وذلك كونه يسمح بقياس حجم النشاط الاقتصادي والعملية الإنتاجية والاداء الاقتصادي والتغير في النمو الذي يشكل أساساً للتحليل الاقتصادي وصياغة السياسات واتخاذ القرار.

الهدف

الهدف الأساسي لنظام الحسابات القومية هو توفير إطار مفاهيمي ومحاسبي شامل يمكن استخدامه لخلق قاعدة بيانات للاقتصاد ثلاثي تحليل وتقييم أداء اقتصاد معين.



مصادر البيانات

المصدر	القطاع	ISIC4
الهيئة الاتحادية للتنافسية لجانبين النباتي والحيواني (اعداد الثروة الحيوانية والبيانات النباتية وكميات الاسماك)	الزراعي	A
المسوح الاقتصادية السنوية الذي يوفرها المركز	الصناعات الاستخراجية	B
المسوح الاقتصادية السنوية بالإضافة الى السجلات الإدارية (بيانات البلدية عن المسالخ)	الصناعات التحويلية	C
المسوح الاقتصادية السنوية وسجلات ادارية (الاتحاد للمياه والكهرباء)	الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	DE
المسوح الاقتصادية السنوية وسجلات ادارية ومشاريع إنشائية جاريه للسنة الجارية.	التشييد والبناء	F
المسوح الاقتصادية وبيانات سجلية (معارض السيارات ومحطات ادنوك والتجارة الإلكترونية)	تجارة الجملة والتجزئة	G
المسح الاقتصادي السنوي وبيانات من (مطار رأس الخيمة وبريد الامارات ومواصلات الامارات وميناء صقر)	النقل والتخزين	H
المسوح الاقتصادية السنوية وبيانات إدارية (مخيمات رأس الخيمة)	أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	I
المسوح الاقتصادية والبيانات الإدارية (ميزانيات شركات الاتصالات)	المعلومات والاتصالات	J
المسوح الاقتصادية وبيانات إدارية (نشرة البنك المركزي الاماراتي)	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	K
المسوح الاقتصادية وبيانات (تقدير المساكن السكنية وغير السكنية المملوكة من قبل الافراد) من مسح دخل ونفقات الاسرة وتعداد السكان وبيانات قطاع الحكومة	الأنشطة العقارية	L
المسوح الاقتصادية السنوية	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	M
المسوح الاقتصادية السنوية	أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	N
بيانات سجلية مالية (الحكومة المحلية والاتحادية)	الإدارة العامة والدفاع	O
المسوح الاقتصادية السنوية للقطاع الخاص والبيانات المالية للحكومة الاتحادية للقطاع العام	التعليم	P
المسوح الاقتصادية السنوية للقطاع الخاص والبيانات المالية للحكومة الاتحادية للقطاع العام	الصحة	Q
المسوح الاقتصادية السنوية	الفنون والترفيه والترويج وأنشطة الخدمات الاخرى	RS
مسح القوة العاملة (تعويضات العاملين وعدد العمالة)	أنشطة الاسر المعيشية كصاحب عمل	T
مسح خاص للهيئات التي لا تهدف الى الربح	الهيئات التي لا تهدف الى الربح	



التصنيف المستخدمة

▪ التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC4)

هو التصنيف المرجعي الدولي للأنشطة الإنتاجية والغرض الرئيسي لهذا التصنيف هو توفير مجموعة من فئات الأنشطة التي يمكن استخدامها لجمع وعرض الإحصاءات حسب هذه الأنشطة ويوفر هذا التصنيف أداة مهمة لدراسة ظواهر اقتصادية ولغايات المقارنات الدولية.

▪ نظام الحسابات القومية (SNA 2008)

نظام الحسابات القومية 2008 تم إعداده وصادره تحت رعاية الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي حيث يظهر الاحتياجات المتغيرة لمستخدميه والتطورات الجديدة التي تشهدها البيئة الاقتصادية وواجه التقدم في البحث المنهجي.

▪ تصنيف التجارة الخارجية (HS)

هو نظام دولي موحد مكون من أرقام وأسماء لتصنيف السلع المتاجر بها. وتم تطوير هذا النظام من قبل منظمة الجمارك العالمية.

▪ تصنيف المؤسسات غير هادفة للربح وتخدم الاسر المعيشية (COPNI)

تشمل المؤسسات غير هادفة للربح على سبع مجموعات: الإسكان، الصحة، الترفيه والثقافة، التعليم، الحماية الاجتماعية، الدين، الأحزاب السياسية والعمل والمنظمات المهنية.

▪ تصنيف وظائف الحكومة (COFOG)

تصنيف وظائف الحكومة هو تصنيف للمعاملات المخصصة للتطبيق على الحكومة العامة وقطاعاتها الفرعية حيث تشمل عشرة تصنيفات: الخدمات العامة، الدفاع، النظام العام والسلامة، الشؤون الاقتصادية، حماية البيئة، الإسكان والمرافق الاجتماعية، الصحة، الترفيه والثقافة والدين، التعليم، الحماية الاجتماعية.



التقديرات السنوية

تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي لإمارة رأس الخيمة بطريقة الإنتاج أي مجموع المخرجات ناقصا مجموع المدخلات وتم دراسة كل نشاط اقتصادي بشكل منفصل واحتساب القيمة المضافة لهذا النشاط باستخدام المنهجية الملائمة ووفقا لنوع النشاط ويتم قياس هذا المؤشر وفقا لمجموعة معايير ومفاهيم معتمدة ومتفق عليها دوليا وتعرف بنظام الحسابات القومية الذي جرى اعداده واصداره تحت رعاية الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وقد تم استخدام بيانات المسوح الاقتصادية التفصيلية التي يقوم بها المركز ولجميع الأنشطة الاقتصادية المشمولة في المسح والتي تغطي بيانات عن الإنتاج ومستلزمات الإنتاج وتعويضات العاملين واعداد العاملين والتكوين الرأسمالي حيث يتم جمع هذه البيانات عن طريق الميدان من خلال استمارات متخصصة وكذلك المكالمات الهاتفية واستخدام الويب وتم ايضا استخدام مصادر بيانات إضافية مثل مسح دخل ونفقات الاسر ومسح القوى العاملة والسجلات الادارية للتقديرات، كما تم استخدام ارقام قياسية مناسبة واحجام مختلفة على مستوى الأنشطة الاقتصادية لسلسلة زمنية لتحويل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وقد تم اختيار سنة الأساس عام 2010 نظرا لأنها مستخدمة على مستوى دولة الامارات بحيث تكون موحدة و ملائمة لهذا الغرض، حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤشرا قويا لقياس معدل النمو والتطور والأداء الاقتصادي ويظهر تفصيل حقيقي عن الكميات بدون اثر التغير في الأسعار.



القطاعات السنوية

▪ (A) الزراعة والحراجة وصيد الاسماك

يتم تقدير هذا القطاع من خلال تقديرات أنشطة الإنتاج للجانبين النباتي والحيواني حيث تعتبر المحاصيل الحقلية والخضروات والأشجار المثمرة والغراس والأنشطة الثانوية مصدر أساسي لتقدير الإنتاج للشق النباتي وفيما يتعلق بالجانب الحيواني هناك بيانات عن اعداد الثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية (الحليب والبيض والصوف والسماذ العضوي وإنتاج النحل) من مصادر بيانات سجلية واستمارات عن المزارع التجارية تشمل الإنتاج ومستلزمات الانتاج والقيمة المضافة وتعويضات واعداد العاملين وأيضا تتوفر بيانات عن كمية وأسعار الأسماك لتقدير المؤشرات الخاصة بقطاع الزراعة.

▪ (B) التعدين واستغلال المحاجر

يشمل قطاع الصناعات الاستخراجية على استخراج المواد الطبيعية من باطن الأرض وتحويل هذه المواد الاولية الى منتجات تستخدم كمستلزمات في عمليات الانتاج او للاستهلاك النهائي. حيث يتم تقدير هذا القطاع من خلال بيانات المسح الخاصة به بحيث يوفر بيانات عن الانتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة وتعويضات العاملين والتكوين الرأسمالي.

▪ (C) الصناعات التحويلية

يشمل قطاع الصناعات التحويلية على العديد من الأنشطة الاقتصادية ويعتبر ركيزة من ركائز الاقتصاد حيث يوصف هذا القطاع بأنه عملية التحويل الطبيعي أو الكيميائي للمواد أو المكونات إلى منتجات جديدة، وتغيير المواد أو تجديد السلع أو إعادة تشكيلها. والوحدات العاملة في الصناعة التحويلية توصف في كثير من الأحيان باسم معامل أو مصانع أو مطاحن وتستعمل الآلات والمعدات لمعالجة المواد. وقد يكون الناتج نهائياً بمعنى أن يكون جاهزاً للاستخدام أو الاستهلاك النهائي، أو قد يكون نصف نهائي بمعنى أن يكون مُدخلًا لعملية صناعية أخرى.

وتوفر المسوح الاقتصادية بيانات تفصيلية لتقدير مؤشرات الصناعات التحويلية بحيث يغطي المسح جميع المنشآت الصناعية الموجودة في الإمارة ولا بد هنا من الإشارة الى انه هناك خصوصية لهذا القطاع بما يخص المسالخ حيث ان هذا النشاط لا يتم تغطيته من قبل المسوح الاقتصادية كونه يدار من قبل الجهات الحكومية، ووفقا لنظام الحسابات القومية فإن هذا النشاط يدخل في أنشطة الصناعات الغذائية التي تعتبر احد مكونات الصناعة التحويلية بحيث يتم الحصول على بياناته من بلدية رأس الخيمة عن



كميات وأنواع الحيوانات المذبوحة ومن خلالها تم تقدير قيم الانتاج و الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة وتم اضافتها الى قطاع الصناعة التحويلية.

▪ (DE) الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات

يشمل هذا القطاع على الأنشطة المتعلقة بتوصيلات الكهرباء والغاز الطبيعي والبخار والماء الساخن وما إليها من خلال بنية أساسية دائمة، ويشمل أيضاً توزيع الكهرباء والغاز والبخار والماء الساخن وما إليها في المجمعات الصناعية أو المباني السكنية وتشغيل المرافق الكهربائية ومرافق الغاز التي تولد الطاقة أو الغاز وتتحكم فيها وتوزعها، كما يشمل المياه و أنشطة الصرف الصحي وعلى الأنشطة التي تعنى بتجميع المياه ومعالجتها وتوصيلها والأنشطة التي تتصل بإدارة مختلف أنواع النفايات مثل المخلفات الصناعية والمنزلية، الطلبة وغير الطلبة، وكذلك المواقع الملوثة. وقد يكون ناتج عملية معالجة النفايات أو الصرف الصحي التخلص منها أو استخدامها كمدخلات في عمليات إنتاج أخرى. ويشمل أيضاً تجميع لأنشطة إمدادات المياه، حيث إنها تجري عادة بالاقتران بعمليات معالجة الصرف الصحي أو عن طريق وحدات تعمل أيضاً في معالجة الصرف الصحي.

حيث تتوفر بيانات من سجلات ادارية (الاتحاد للمياه والكهرباء) والمسح الاقتصادي لتقدير قيمة الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة لأنشطة الكهرباء والمياه.

▪ (F) التشييد

يتم اعداد تقديرات الحسابات القومية لهذا القطاع بالاعتماد بشكل رئيسي على المسح الاقتصادي للإنشاءات الذي يقوم به مركز رأس الخيمة للإحصاء من خلال عينة من المقاولين بشكل سنوي وكذلك مشاريع إنشائية للسنة الجارية خارج إطار المسح.

حيث يتم تقدير الانتاج القائم على انه مجموع الانتاج من النشاط الرئيسي والانتاج من الأنشطة الثانوية، ويعرف الانتاج الرئيسي في هذا القسم على أنه قيمة الأعمال التي تقوم بها منشأة المقاولات سواء كان العمل بصفتها مقاولاً رئيسياً أو مقاولاً فرعياً أو لحسابها الخاص، إضافة إلى إيراداتها من الأنشطة الأخرى.

أما الانتاج من الأنشطة الثانوية ويعرف على انه قيمة الانتاج من أنشطة الايجارات والهامش التجاري، اما الاستهلاك الوسيط هو مجموع المستلزمات السلعية والخدمية المتوفرة من خلال المسح وعند طرح الاستهلاك الوسيط من الانتاج القائم نحصل على القيمة المضافة للإنشاءات.



▪ (G) تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية

لا يتعامل نظام الحسابات القومية مع أنشطة التجارة جملة او تجزئه، للسلع المشتراة كجزء من الاستهلاك الوسيط للتجار عندما يعاد بيعها حتى ولو تم عليها اية اضافات من التجهيز كالتغليف، والتصنيف، والتعبئة، وغيرها.

ويعامل تجار الجملة والتجزئة كخدمات توريد الى عملائهم وذلك بتوفير مجموعة من السلع وعرضها في مواقع مناسبة وجعل الحصول على تلك السلع وشرائها سهلا للعملاء، وتقاس مخرجاتهم بمجموع القيمة الاجمالية لهوامش التجارة التي تحققت نتيجة السلع التي يشترونها بغرض اعادة بيعها.

ويعرف الهامش التجاري بأنه الفرق بين السعر الفعلي او المحتسب المدفوع لشراء سلعة ما بغرض إعادة البيع والسعر الذي يجب دفعه من قبل المشتري لتعويض السلعة وقت بيعها او التصرف بها بأي شكل اخر.

تم تقدير هذا القطاع من خلال توفر بيانات من المسوح الاقتصادية سمحت بتقدير الهامش التجاري والقيمة المضافة. وأيضاً تم هنا اضافة وتقدير مكونات اخرى لقطاع التجارة الداخلية وهي محطات البترول الموجودة في امارة رأس الخيمة بالإضافة الى وكالات السيارات عن طريق بيانات ادارية.

▪ (H) قطاع النقل والتخزين

تقاس قيمة مخرجات هذا القطاع بقيمة الايراد المتحصل نتيجة تقديم خدمة نقل البضائع والسلع والاشخاص من مكان لأخر، وتقديم خدمات البريد والخدمات المتصلة والمساعدة لأنشطة النقل والتخزين.

يتوفر لقطاع النقل والتخزين بيانات مفصلة من خلال المسح الاقتصادي السنوي بالإضافة الى استمارات خاصة تم تصميمها للحصول على بيانات مطار رأس الخيمة وبريد الامارات ومواصلات الامارات وميناء صقر وعليه توفرت مجموعة واسعة من البيانات المالية كالإنتاج الرئيسي والثانوي والمستلزمات السلعية والخدمية وبالتالي تقدير القيمة المضافة.

▪ (I) أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية

يشمل هذا القطاع أنشطة الإقامة وأنشطة خدمات الأطعمة والمشروبات، ويعتبر النشاط الرئيسي للفنادق هو اقامة النزلاء اما الأنشطة الاخرى كتأجير القاعات للأفراح والندوات وأنشطة تقديم الطعام والمقاهي والغسيل والكي وغيرها انشطه ثانوية.

وتتمثل ايرادات النشاط الرئيسي للمطاعم بقيمة الايراد المتحقق نتيجة بيع الأغذية المصنعة كوجبات الطعام الجاهزة وتقديم المشروبات الساخنة والباردة.



يتم الحصول على البيانات من خلال المسوح الاقتصادية والسجلات الإدارية للفنادق داخل امارة رأس الخيمة التي يتم الحصول عليها من هيئة رأس الخيمة لتنمية السياحة، وتم تقدير المخيمات السياحية الموجودة في الامارة والتي لا يوفرها المسح الاقتصادي من خلال الزيارات الميدانية لهذه المخيمات والحصول على البيانات التي ساعدت في تقدير قيمتها المضافة، اما أنشطة المطاعم وبكافة انواعها فقد غطى المسح الاقتصادي هذه الأنشطة وتم تقدير القيمة المضافة من خلال طرح الاستهلاك الوسيط من الانتاج القائم.

▪ (J) المعلومات والاتصالات

يقدر هذا القطاع من خلال المسوح الاقتصادية لبيانات الإيرادات والنفقات وتعويضات العاملين والتكوين الرأسمالي والعمالة وأيضا تم الاعتماد على البيانات السجلية الخاصة بهيئة تنظيم الاتصالات لدولة الامارات حيث تم تقدير البيانات باستخدام اعداد الاشتراكات الخاصة في امارة رأس الخيمة بالمقارنة مع اجمالي الاشتراكات على مستوى الدولة. ومن خلال المسوح الاقتصادية وهيئة تنظيم الاتصالات (ميزانيات شركة الاتصالات وشركة دو) تم تقدير قيمة الانتاج والاستهلاك الوسيط ومن ثم الوصول الى تقدير القيمة المضافة الإجمالية.

▪ (L) العقارات

تتكون أنشطة العقارات من نشاط تأجير الوحدات السكنية وغير السكنية إضافة الى أنشطة الوساطة في عمليات بيع وتأجير الوحدات العقارية وأنشطة التطوير العقاري.

تم تقدير قطاع العقارات عن طريق المسوح الاقتصادية ومسح نفقات دخل الأسرة بالإضافة الى بيانات سجله لقطاع الحكومة حيث ان المسح المتخصص بنفقات ودخل الأسرة يوفر بيانات عن ملكية العقارات في العام الذي ينفذ فيه هذا المسح وفي الأعوام الأخرى التي لا يتوفر بها هذا المسح يتم الاعتماد على مؤشرات اخرى لتقدير ملكية العقارات مثل نمو عدد السكان وعدد الأسر والرقم القياسي للإيجارات.

▪ (K) الأنشطة المالية وأنشطة التأمين

- إنتاج أنشطة الخدمات المالية

يتم تغطية مسح البنوك والمؤسسات المالية والتأمين من خلال المسح الاقتصادي باستثمارات خاصة وحسب كل البنود للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين، كما تم الحصول على بيانات سجله من المصرف المركزي حيث تم تقدير قيمة الإنتاج والذي يساوي تكلفة الخدمة المحتسبة للقروض والودائع + أرباح الأسهم والدخل الناجم عن المساهمة في منشآت اخرى + أرباح صرف



العمولات + العمولات + إيرادات مالية أخرى + الإنتاج من الأنشطة الثانوية وكذلك الاستهلاك الوسيط السلعي والخدمي والقيمة المضافة.

ويتم تقدير قيمة الوساطة المالية غير المحتسبة بطريقة غير مباشرة كالتالي:

$$(rl - rr) * L + (rr - rd) * D$$

حيث ان:

RL: سعر الفائدة على القروض

RR: سعر الفائدة المرجعي

L: حجم القروض

RD: سعر الفائدة على الودائع

D: حجم الودائع.

وعند تحقيق أي إنتاج يتم تسجيله كمرجات في نظام الحسابات القومية وهذه المخرجات سيتم تسجيلها في الأنشطة والقطاعات التي استعملتها فأى إنتاج سواء كان سلع او خدمات لابد وأن يذهب الى الاستخدامات التي تشتمل على (الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي والتكوين الرأسمالي والمخزون والصادرات)، وتعتبر الخدمة المحتسبة هي قيمة إنتاج نشاط الوساطة المالية، وعليه فإنه يجب ان يتم معالجتها حيث تعد إنتاجاً للقطاع المالي واستهلاك وسيط للمشاريع او استهلاك نهائي للأسر او الصادرات لغير المقيمين مما يستدعي العمل على توزيع الخدمة المحتسبة على مستخدميها (القطاعات الانتاجية المختلفة).

- إنتاج خدمات التأمين

انتاج خدمات التأمين = تكلفة الخدمة المحتسبة + العمولات المقبوضة

تكلفة الخدمة المحتسبة = ((الأقساط المتحققة - التعويضات المدفوعة) + صافي عمليات إعادة التأمين + دخل الملكية) - صافي إضافات الاحتياطات الفنية.

دخل الملكية = فوائد سندات + فوائد البنوك + فوائد خارجية + أرباح الأسهم والدخل الناجم عن المساهمة في منشآت أخرى محلية + أرباح الأسهم والدخل الناجم عن المساهمة في منشآت أخرى خارجية

يتم الحصول على بيانات إدارية من هيئة التأمين.

▪ (O) الأنشطة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الاجباري

يشمل هذا القطاع مجموعة من الأنشطة الاقتصادية، حيث تتولى الحكومة مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع او للأسر المعيشية مجانا او بأسعار رمزية ويجب التنويه هنا الى ان المؤسسات الحكومية التي تبيع سلع وخدمات في السوق ذات دلاله اقتصاديه لا تدخل هنا ضمن قطاع الحكومة، بل يتم تصنيفها حسب النشاط الاقتصادي الذي تمارسه وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية (ISIC rev.4).



تم توفير بيانات عن الحكومة المحلية عن طريق دائرة المالية وكذلك مكتب الاستثمار والتطوير اما بيانات الحكومة الاتحادية فقد تم توفيرها من وزارة المالية وحسب تفاصيل مجموع النفقات واليرادات.

تم تقدير قيمة الانتاج لقطاع الحكومة العامة على أساس مجموع التكاليف التي تتحملها اثناء قيامها بتوفير السلع والخدمات الغير سوقية بحيث تتألف من تعويضات العاملين والاستهلاك الوسيط وصافي الضرائب الأخرى على الانتاج إضافة الى استهلاك رأس المال الثابت.

وتم تقدير القيمة المضافة لقطاع الحكومة من خلال تعويضات العاملين مضاف اليها استهلاك رأس المال الثابت والضرائب الأخرى على الانتاج.

▪ (P) أنشطة التعليم

تشمل أنشطة التعليم القطاع الخاص والقطاع العام حيث يوفر مسح الخدمات السنوي بيانات عن تفاصيل التعليم الخاص من انتاج قائم ومستلزمات الانتاج السلعي والخدمي وتعويضات العاملين واعادته والاصول الثابتة وغيرها من بيانات بحيث تم تقدير القطاع الخاص من خلال الحصول على القيمة المضافة نتيجة طرح الاستهلاك الوسيط من الانتاج.

وبالنسبة الى تقدير القطاع العام فقد تم من خلال الحصول على البيانات الاتحادية والمحلية المتعلقة بتعويضات العاملين والإهلاك ومجموع النفقات واليرادات والاصول وعليه تم تقدير القيمة المضافة للقطاع العام للتعليم وفقا الى مكوناتها وهي تعويضات العاملين مضافا اليها الإهلاك والضرائب الاخرى على الانتاج.

▪ (Q) أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية

تشمل أنشطة الصحة للقطاع الخاص والقطاع العام حيث يوفر مسح الخدمات السنوي بيانات عن تفاصيل القطاع الخاص للصحة من انتاج قائم ومستلزمات الانتاج وتعويضات العاملين وغيرها من بيانات ويتم تقدير القطاع الخاص من خلال الحصول على القيمة المضافة نتيجة طرح الاستهلاك الوسيط من الانتاج القائم.

وبالنسبة الى تقدير القطاع العام فقد تم من خلال الحصول على البيانات الاتحادية المتعلقة بتعويضات العاملين والإهلاك ومجموع النفقات واليرادات والاصول وعليه تم تقدير القيمة المضافة للقطاع العام للصحة وفقا الى مكوناتها وهي تعويضات العاملين مضافا اليها الإهلاك والضرائب الاخرى على الانتاج.



▪ (M) (RS) الفنون والترفيه والترويج وأنشطة الخدمات الأخرى والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية

يشمل الأنشطة القانونية والاستشارية والأنشطة المعمارية والهندسية والإعلانية وأنشطة الفنون والترفيه والابداعية وأنشطة المكتبات والمتاحف والأنشطة الرياضية وأنشطة الخدمات الشخصية.

حيث يتم تقدير هذه الأنشطة من خلال بيانات تجمع من المسوح الاقتصادية حول الإنتاج والاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين والتكوين الرأسمالي وبالتالي تقدير القيمة المضافة عن طريق منهجية الانتاج.

وكذلك يشمل هذا القطاع أنشطة الهيئات التي لا تهدف الى الربح حيث يتم توفير بياناتها من خلال مسح متخصص وهي مؤسسات غير سوقيه تنتج سلع وخدمات للعائلات بدون هدف ربحي وتشمل (العمل الاجتماعي مع الإقامة، والعمل الاجتماعي بدون الإقامة، أنشطة المؤسسات المهنية، أنشطة المؤسسات التجارية وأرباب العمل، أنشطة نقابات العمال، الأنشطة الدينية، أنشطة المنظمات السياسية، الأنشطة الرياضية، الأنشطة الأخرى)

تقدر القيمة المضافة بتقدير قيمة الانتاج عن طريق تقدير قيمة الانفاق التي تمت لإنتاج السلع والخدمات. وتشمل النفقات على (تعويضات العاملين، الاستهلاك الوسيط، استهلاك رأس المال).

▪ (T) أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل

ويشمل هذا القطاع أنشطة الاسر المعيشية التي تستخدم افراد للعمل المنزلي والأنشطة غير المميزة لإنتاج السلع والخدمات التي تقوم بها الاسر المعيشية لاستعمالها الخاص.

ففي قطاع الاسر المعيشية تم اعتماد مسح القوى العاملة كمصدر رئيسي للحصول على مؤشرات للأسر التي تستخدم افراد للعمل المنزلي (الخدم والسواقين والطباخين والعاملين في رعاية الحدائق وغيرها)، حيث تم اعتماد متوسط الراتب السنوي واعداد العمالة في تقدير قيمة الانتاج لقطاع الاسر.